

انه يتأسى على ما اتى به ثواب كونه من الوقت الى ظاهره وان قصد ابتداء
الاقتصاص على ما اتى به وهو الظاهر والله اعلم بتسليمه ثم يقع
تبعه من قوله ان كان عامدا عالما والاصاربت فعلا مطلقا لانه خلاف
المشروع ٥١ من النفل المطلق واعلم ان لاحص النفل المطلق
وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب بخير المهجيين الصلاة خير مشروع
فاستكثر منها او اقل فله صلاة ما شاء ولو من غير نية عدد ولو ركع
يشهد ولا ركوع فيه فان احرم بالركوع من ركعة فله الشاهد بكل
ركعتين كالرباعية وفي كل ثلاث وكل اربع وهكذا لان ذلك هو
في الغرض في الجملة والصحيح منعه في كل ركعة لانهم يعهد لهم
تظهير الصلاة وحج ومحل ذلك المنع في الابدان اما لو نوى ركعة ثم غنا
له الزيادة من اركعة فتشهد ثم تخلف الزيادة من ركعة
فتشهد وهكذا فلا ينع منه والله اعلم قوله وهي متباخيه افضل الا في
وما بينهما معتصم به شرعوتهم وعنتها بالكتاب لانه تعالى امر بها
في الخوف في سورة النساء في الامن الى والسنن للاخبار الصحيحة الا انه
بالمدنية قال حج دون مكة لانه الصحابة بها واقلها هنا اتم وهو
انه اي لغيره اثنان وما فوقها جامع لا جمع اعلم اي ان جامعها
في اولى ركعتيها شرط لصحتها وفرض عين على من سياتي ذكره
سنة هذا هو المعتمد عند الرافعي وعليه فالاصح ان تارك
تلك السنة لا يقا تلون على القول بفرصتها فتف يرو معتقد الزيادة
انها فرض كفايه بحيث يظهر شعاعه وهو عليه المعول بسبع وعشرين
درجهم ولي رواية تجسب ودرجهم ولا منافاة لان القليل لا ينافي
الكثير او انه خير او لا بالقليل ثم اعلم الله بزيادة الفضل
فاخير بها وان ذلك يختلف باختلاف احوال المصلين وان الاختلاف
كسب قرب المسجد وبعد وان الاولى في الصلاة الجمهور والتأشير
في السنة لانها تنقص عن الجمهور بصلاح قراه الامام والتأشير
تأشيرته ومكث صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة سنة يصلي بغير
جماعة لان الصحابة كانوا مقهورين ويصلون في بيوتهم فلما اجازوا

الى

الى المدنيه اقام الجماعة ووافوا عليها والحكمة في كونها بسبع وعشرين
كما افاده السراج البليغ ان الجماعة ثلاثه والسنن بعشر امثالها فتحصل
لكل واحد عشر فالجملة ثلاثون لكل واحد را بس مائة واحد يبق تسعة
تضرب في ثلاثة بسبعة وعشرين واربعا حل وعلى لكل انسان مائة الجماعة
فصار لكل تسعة وعشرون امة مرفا بسبب في الاحياء سببها
الداراني لا تقوت احد صلاة الجماعة الا بدنب اذنبه قال وكان السلف
يعزون انفسهم ثلاثة ايام اذا فاتتهم التكبير الاولى وسبعة اذا فاتتهم
الجماعة امة شق وتقول مرسا بقا ومكث النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث
عشر سنة الحج ليس المراد انه كان يصلي الخمس لما مر من ان الصلاة انما
فرضت قبل الهجرة بسنة وتقول بغير جماعة لعل المراد من غير مواظبة عليها
في بعض الاحيان ويؤيد ذلك صلاة صلى الله عليه وسلم صبغة الاسوا
جماعة وقول المحلى وواظب على الله عليه وسلم صبغة الاسوا
الهجرة فانه يشعر بانها كان يفعله قبل الهجرة لكنه لم يواظب عليها
وفي كلام الشافعي في مراتب الوحي انه صلى الله عليه وسلم صلى بخديجه
وعلى في بعض اسفاره وهي بمكة حتى اذا زالت الشمس امة وهو صحيح
في انه صلى جماعة قبل الهجرة الى المدنيه امة شق وفيها فسخ وقب
شافعي بين حنفيين واقتدى بشافعي يحصل له ثواب الجماعة والصف
فيما يظرو ان تحقق من الحنفي هذه قراه الفاتحة لا يقال حيث علم ترك
الحنفي الفاتحة كانت صلاة الحنفي باطله في اعتقاد الشافعي فيصير في
اعتقاده منفردا في الصف لانا نقول صرحوا بان فعل الحنفي لكونه
با شيا عن اعتقاد ينزل منزلة السهو ومن نذر لو اقتدى شافعي بحنفي
صعد لتلاوة سجدة ص لا تقبل صلاة الشافعي بفعل الحنفي ولا تقبل
قد زتم به لان غايته انه فعل ما يبطل عمده سهوا فليتامل وسبب في
انه لو بان امامه محدثا لا تلزمه الاعادة وحصلت له الجماعة لو جرد
صورتها حتى في الجمع حيث كان الامام زائدا على الاربعين امة بالمعروف
والا اي والا فتفق قوله بخلاف الاولى الباطني خرج بهم
العيان والحنفا نالوا فعلها الصبيان والخطا ثم تبين بلوغ الصبيان